

موقف مصر من الحرب الطرابلسية (*)

١٩١١ - ١٩١٤

للكنور جمال زكريا قاسم

منذ أوائل القرن الحالى أخذت إيطاليا تطمح إلى الاستيلاء على ليبيا ، آخر الولايات العثمانية فى شمال أفريقيا ، التى لم تكن قد سقطت بعد فى أيدي الاستعمار الأوروبى الذى أخذ يحتاج ولايات الدولة العثمانية فى السنوات التى أعقبت مؤتمر برلين ١٨٧٨ .

وعملت إيطاليا على ممارسة نشاطاً استثمارياً واسع المدى قتل فى المدارس التى أنشأتها لنشر الثقافة الإيطالية ، وكذلك فى الإرساليات التبشيرية ، ووضع للصورت والحرائط استعداداً للغزو . ولكن الأمم من ذلك كله إنشاء فرعين لبنك روما Banco di Roma فى عام ١٩٠٥ فى كل من ولايتي برقة وطرابلس ، القذان نجما فى الاستيلاء على أراضي الليبيين نتيجة لعدم وفائهما بالقروض .

وعلى الرغم مما فطن له أهالى البلاد من أطماع إيطاليا ، واستنجا دم أكثر من مرة بالدولة العثمانية طالين منها اتخاذ وسائل حاسمة لوقف هذه الأطماع ، إلا أن الدولة العثمانية لم تمر الأمر النفاذاً ، وربما يرجع ذلك إلى أن الدولة العثمانية كانت تعتقد اعتقاداً راسخاً أن إيطاليا لن تجرؤ على غزو ليبيا حتى لاثير سخط العالم الإسلامى ، كما حدث عندما استولت فرنسا على تونس ١٨٨١ ، فضلا عن أنها إذا حاولت ذلك فإن الدول الأوربية لن تسمح لها ولن تترك لها الفرصة التى تمكنها من تحقيق أطماعها .

ولا شك أن هذا التفكك كان خاطئاً لسببين :

السبب الأول : أن حركة الجامعة الإسلامية بدأت تراجع مؤقتاً فى أعقاب الحركات الدستورية التى أخذت تحتاج العالم الإسلامى ، مع التسليم فى نفس الوقت

(*) هذه الدراسة قدمت إلى « مؤتمر ليبيا عبر المصور » الذى نظمته الجامعة الليبية بيننازى فى الفترة من ١٦ إلى ٢٣ مارس ١٩٦٨ .

أن العدوان الإيطالي على ليبيا كان بعثاً جديداً لحركة الجامعة الإسلامية التي عادت إلى الظهور بقوة مما كانت عليه في السابق.

والثاني : أن إيطاليا نجحت في حل الكثير من مشاكها مع الدول الاستعمارية وتمت القسمة بينها وبينهم ، فهي من ناحية عملت على استغلال المحالفة الثلاثية لتتمكن من تميز سمعتها السياسية ومركزها الاستعماري . بهدف الضغط على منافستها الأولى في شمال أفريقيا وهي فرنسا التي كانت تفقد حجراً عثرة في سبيل توسعها في شمال أفريقيا .

على أن إيطاليا كانت تدرك في نفس الوقت أن هذه المحالفة لن تساعد — بسبب الخلاف بينها وبين فرنسا — على تحقيق أطماعها ولذلك كان اتجاه إيطاليا الواضح إلى إنجلترا ، ولم تتردد إنجلترا في مساعدة إيطاليا على تكوين امبراطوريتها في شرق أفريقيا بهدف الحد من امتداد الاستعمار الفرنسي إلى الحبشة أو السودان .

ويتضح التقارب الإنجليزي الإيطالي في عام ١٨٨٥ فإن ذلك العام يسجل توثق العلاقات بين إيطاليا وإنجلترا بالدرجة التي مكنت إيطاليا من تأسيس مستعمراتها في شرق أفريقيا ، ومع ذلك فإن الضربة القوية التي وجهت لإيطاليا في الحبشة (عدوة ١٨٩٦) جعلت إيطاليا توجه نظرها إلى شمال أفريقيا . ولما كانت إيطاليا تدرك أن فرنسا تدخل هذه المنطقة في مجال نفوذها الاستعماري فقد آثرت تسوية الأوضاع بينها وبين فرنسا بالطريق السلمي ، ففي عام ١٩٠١ تم عقد اتفاق بين الدولتين تناول شؤون المنطقة ووضع فيه التقارب بين فرنسا وإيطاليا ، وفي العام التالي عزز هذا الاتفاق باتفاق آخر ، وفي هذين الاتفاقين أضحيت كل من برقة وطرابلس منطقة نفوذ إيطالية ، وفي نظير ذلك وافقت إيطاليا على إطلاق يد فرنسا في مراکش دون معارضة .

ومنذ ذلك الوقت أخذت إيطاليا تنظر إلى برقة وطرابلس كما لو كانت هذه البلاد مقاطعات إيطالية ، كما نجحت إيطاليا في الحصول على مواضع كل من إنجلترا وروسيا وإيطاليا على الإحتلال الإيطالي لليبيا ، كما وافقت فرنسا أيضاً بشرط ألا يتمدد الإحتلال منطقة شمال أفريقيا .

ومهدت إيطاليا للإحتلال بإيجاد مصالح لها في كل من برقة وطرابلس ، وساعدها على إيجاد مصالح لها في هاتين الولايتين الحالة السيئة التي بلغت ليبيا والجزير بالذکر أن الكثير من المصادر تلقى على الدولة العثمانية مسئولية إهمال الولاية وأن

ليبيا لم تلق أى عناية أو اهتمام من قبل السلطات الحكومية، بالأستانة ، ومع ذلك فقد يكون من الإنصاف أن نلتبس بعض المذخر للإدارة التركية ، فإن إهمالها بشئون الولاية كان يرجع بالدرجة الأولى إلى أن الليبيين كانوا قليلا ما يتأثرون بالأنظمة التركية التي تفرض عليهم ، خاصة في عهد الاتحاديين ، وإعمار يوثرون العيش طبقاً لما درجوا عليه من نهج معين في الحياة (١) ولذلك اصطدمت التنظيمات العثمانية بمعارضة وطنية عنيفة . وكانت من الأجدى للدولة في هذه الظروف أن تشجع السنوسيين على حكم البلاد ، ولكنها على العكس من ذلك أساءت معاملتهم وضيقت عليهم الخناق خوفاً مما يحرج عليها ذلك من اشتباك مع الفرنسيين بهدف إيقاعهم توهمهم من أواسط أفريقيا إلى غرب أفريقية ، بعد أن نجح الفرنسيون في تأسيس ما كان يعرف سابقاً باسم السودان الفرنسي (٢) . ومن ناحية أخرى كان السلطان عبد الحميد الثاني يشك في السنوسية ويخشى من استفحال أمرها لدرجة قد تهدد خلافته . ولذلك كان من المنتظر بعد الانقلاب الدستوري الذي عصفت بحكم السلطان عبد الحميد الثاني ١٩٠٨/١٩٠٩ أن تعمل الدولة في عهدها الجديد على إصلاح بشئون الولاية ، ولكن الاتحاديين استقروا رأيهم على أن ولاية طرابلس من الولايات التي لا تفيد الدولة فائدة مالية تذكر وأنه لا داعى لتوجيه الإهتمام إليها (٣) .

واتهمزت إيطاليا هذه الفرصة فأخذت الصحافة الإيطالية تمهد الرأي العام الأوربي للاحتلال وظهرت في الصحف الإيطالية الكثير من المقالات التي تؤكد أن من واجب الإنسانية أن تقوم إيطاليا بإصلاح الحالة في ليبيا بعد أن فشلت الدولة العثمانية ، خاصة وأن البلاد تتمتع بثروات ضخمة يمكن أن تستغل فيما لو وجدت الأيدي العاملة والخبرة الفنية . وكان من نتيجة ذلك أن هام الشعب الإيطالي حبا بليبيا وأخذ نشيد طرابلس الجميلة Tripolitania Bella يتردد في السنة الإيطالية .

ولاشك أه إيطاليا — في تقدير الكثيرين — كانت تريد أن عسج ما لحق بها من طار الهزيمة في موقعة عدوة بإحراز انتصار سهل على دولة متهالكة ضئيفة كالـدولة العثمانية .

(١) Pritchard (Evans), *Sanusi of Cyrenaica*, London 1944, p. 90.

(٢) و (٣) محمد فؤاد شكرى السنوسية دين ودولة ص ١١٢ — ١٢٠ .

وعلى الرغم من أن الاحتلال الإيطالي لليبيا حدث في وقت بلغت فيه المرحلة الإمبريالية، التي انتهت بالسيطرة على مناطق كثيرة من آسيا وأفريقيا، أقصى مدى لها فإن كثيراً من المؤرخين يحملون الإتحاديين مسئولية فقدان ولاية ليبيا ووقوعها في أيدي الإيطاليين .

وتفريط الإتحاديين في كثير من الأراضي المربية قد يكون موضوعاً قابلاً للنقاش: هل كان ذلك التفريط بقصد التنازل عن مناطق لا تعارس فيها الدولة العثمانية نفوذاً فعلياً نظير الحصول على تأييد الدول الأوروبية للدولة أو إغايتها في أزماتها المالية أو في إصلاح شئونها الإدارية والمسكرية؟ أم كان ذلك التفريط نتيجة فساد رجال الدولة واستهترام، خاصة حينما وصلت إلى الصدارة العظمى وزارة إبراهيم حقي باشا، إذ يعتقد الكثيرون أن حقي باشا كان متواطئاً مع الإيطاليين الذين ربطته بهم روابط عديدة أبرزها صداقته لبعض الشخصيات الإيطالية الرسمية، ثم زواجه من إحدى الإيطاليات، وظهر أثر ذلك التواطؤ في إهمال الدولة العثمانية لشئون ليبيا وفي سحب معظم الجيش العثماني أثناء قيام ثورة الامام يحيى في اليمن ١٩١١ أى وقت كان التهديد الإيطالي بالغا أقصى درجة له^(١)، كما أهملت وزارة إبراهيم حقي تسليح الفرق المحلية الليبية واستدعت الكثير من الموظفين العثمانيين إلى الآستانة وعلى رأسهم والي نفسه إبراهيم باشا إثر احتجاج الحامية الإيطالية المقيمة في ليبيا على سوء معاملته لها، ولم تهتم الدولة العثمانية بتعيين والياً غيره .

أصبح من الواضح منذ تولى الإتحاديون الحكم في عام ١٩٠٩ أن السياسة الإيطالية تضغط ضغطاً متزايداً على ليبيا، وساعد إيطاليا على ذلك كراهية الليبيين لجماعة الإتحاد والترقى لتدخلهم في كل ما يمس تقاليدهم ومعتقداتهم^(٢) .

وكان من الطبيعي أن تنتهز إيطاليا كل هذه الظروف لتقديم إنذارها إلى الدولة

(١) حدث هذا التفريط في مناطق كثيرة من العالم العربي أبرزها في منطقة الخليج وجنوب الجزيرة المربية إذ تنازل الإتحاديون عن سيادة الدولة العثمانية في هذه المناطق لبريطانيا بمقتضى القسويات التي عقدت قبل الحرب العالمية الأولى ١٩١٣ — ١٩١٤ . انظر دكتور جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات المربية ١٨٤٠ — ١٩١٤ ، الفصل التاسع .

(٢) Cachia (Anthony, J.), Libya under the second Ottoman Occupation, 1835-1911, Tripoli 1945, pp. 56-57.

الثمانية في ٢٨ سبتمبر ١٩١١ ، وذكرت في هذا الإنذار أنها قررت التدخل عسكرياً في كل من طرابلس بعد استفعال حالة الفوضى التي يتعرض لها الأجانب خاصة الإيطاليين القيمين في كلتا الولايتين^(١) ، وردت الدولة الثمانية على الإنذار رداً متخاذلاً حاولت فيه أن ترجع إهمال شئون الولاية إلى الحكم للناض ، أى قبل قيام الحكم الدستوري في الدولة الثمانية ، كما حاولت الدولة الثمانية أن تجد تسوية للأزمة وأظهرت الكثير من القسائل لحسم النزاع ، ولكن الأسطول الإيطالي كان مستعداً لقطع الصلة بين الولاية والدولة الثمانية في اليوم التالي من تقديم الإنذار (٢٩ سبتمبر ١٩١١)^(٢) .

ومع التسليم بوجود فرق شاسع بين قوة إيطالية الفتية وبين قوة الدولة الثمانية فإن هناك إجماع أيضاً على اتهام وزارة حتى باشا بإهمالها شئون الدفاع ، خاصة وأن حتى باشا كان سفيراً للدولة الثمانية قبل أن يمين صدرأ أعظم ، أى أنه كان أكثر من غيره على علم تام بما تبينه إيطاليا لليبيا ، ومع ذلك كان هذا التراخي الواضح الذي كان سبباً في إقالة وزارته ، كما قدم الندوبان الليبيين في مجلس البعثان طلباً لها كته واتهام وزارته بالحيانة العظمى وأنها خالفت أول وآخر مادة من القانون الأساسي في الأمور الخارجية والداخلية والمالية والحرية بتركها طرابلس وبنغازي عاجزتين عن الدفاع ، ولكن حال دون هذه المحاكمة انتهاء بعض أعضاء الوزارة إلى حزب الإتحاد والترقي صاحب الأغلبية في المجلس ، الذي اكتفى بإقالة الوزارة وتأليف وزارة أخرى برئاسة سعيد باشا رئيس مجلس الأعيان^(٣) .

وحاولت الوزارة الجديدة إنقاذ ما يمكن إنقاذه فلجأت إلى الدول الأوربية طالبة مساعدتها وتوسطها في الأزمة ، كما أبرق السلطان محمد الخامس إلى ملك إنجلترا وإمبراطور ألمانيا ورئيس الجمهورية الفرنسية وبقية ملوك وقيصرة أوروبا . ولكن اعتذرت جميع هذه الحكومات عن التدخل مما أثار غضب الأتراك وحماسهم

Rodd to Grey 28.9.1911, Doc. No. 81, F.O. 407, 177, Part (١)
LXXXIX. Further correspondence respecting Egypt and Sudan.

Luther to Grey 29.9.1911, Doc. No. 94. Further correspondence. (٢)

(٣) انظر نمس التقرير الخامس بشأن طلب محاكمة وزارة ابراهيم حتى باشا مقدم من

للمبعوثين الليبيين إلى مجلس البعثان --- مجلة المنار ج ١٢ م ١٤ ص ٨٦٢ .

وجعلهم يسممون على مقاتلة الإيطاليين والدفاع عنهم لميلادهم وتحقيقاً لهذه الغاية قامت الدولة العثمانية بدعاية واسعة النطاق ضد إيطاليا في العالم العربي والإسلامي طالبة المساعدة وتوحيد الصفوف تجاه هذا العدوان الصليبي الجديد الذي سيكتسح الإسلام، ويزيل معالمه، وقبلت تألفت الجمعيات المتعددة في مختلف الأقطار الإسلامية لمساعدة الدولة العثمانية في محنتها .

استولى الإيطاليون على طرابلس ودرنة ومصراته وطبرق واستخدموا في الغزو قوات كبيرة برية وبحرية ، ولما كان الغزو الإيطالي جاء مؤقتاً توقيتاً مناسباً بالنسبة لانشغال الدولة العثمانية بشئون أخرى ، فقد تمكن الإيطاليون نتيجة لذلك من التركيز بسهولة على الساحل ، وكانت الخطة الإيطالية تقضى بالامتداد على الساحل وفصولة عن الداخل ومنع وصول أية مساعدة لفلول الحاميات التركية المتبقية في ليبيا حتى تتطلب التسليم ويضطر الليبيون نتيجة لذلك للخضوع للحكم الإيطالي (١) . وتمهدت إيطاليا وهي في مستهل عملياتها العسكرية بسلامة الأجانب المقيمين في طرابلس وبرقة ، كما أبلغت حصارها للسواحل الليبية لكثير من الدول الأوربية (٢) .

ومن المؤكد أن بعض الدول على الرغم من أنها أظهرت حياداً تاماً بشأن هذه الحرب إلا أنها كانت تساعد إيطاليا في احتلالها لليبيا ومن هذه الدول فرنسا وإنجلترا ، أما ألمانيا فبالنظر إلى محالفتها لإيطاليا وصدقتها للدولة العثمانية فإنها كانت أميل إلى عرض وساطتها في هذه الأزمة باعتبارها صديقة للطرفين (٣) . وعلى الرغم من أن إيطاليا قدرت المدة اللازمة لتسليم ليبيا خمسة عشر يوماً إلا أن هذه الأيام الممدودة امتدت سنوات طويلة ، إذ صادف التقدم الإيطالي من الساحل إلى الداخل عقبات شق وحاولت إيطاليا نتيجة لذلك إرضاء الباب العالي بتقديم ترضية مالية مقابل تنازله عن هذه الولاية ، ولكن الدولة العثمانية رفضت ذلك وشجعتهما على الوقوف في وجه إيطاليا هيأج العالم الإسلامي وعودة حركة الجامعة الإسلامية تشق مجراها من جلايد بشكل أعنف مما كانت عليه .

Barbour (Neville), A. Survey of North West Africa, second edition, London 1962, p. 352. (١)

Rodd to Grey 19.9.1911, Doc. No. 93, F.O. 407, 177. (٢)

Egoshen to Grey, 23.9.1911, F.O. 38212, No. 91. Cf. F.O. 407, 177, Part LXXIV. (٣)

والحقيقة أن الإعتداء الإيطالي على ليبيا كان بمثابة منطلقاً جديداً لحركة الجامعة الإسلامية ، فمن الواضح أنه بدأ ثورة تركيا الفتاة في عام ١٩٠٨م وخلع السلطان عبد الحميد الثاني توقف مجرى الدعوة للجامعة الإسلامية وفتور سيرها في النجدة التي كانت تسير فيه قبل ذلك بثلاثين عاماً (١٨٣٨) ، الأمر الذي جعل من الصنوفة يمكن تحديده الفصول الذي كان لهذه المعجزة ، وثالث ثورة تركيا الفتاة التوراة الدستورية في إيران ، وأخذ العالم الإسلامي يضطرب بتيارات القومية ويمكن ذلك كان لفترة مؤقتة إذ لم تلبث أن عادت حركة الجامعة الإسلامية تستأنف سيرتها ، وكان الباحث على ذلك اشتداد اعتداء إيطاليا والدول الغربية على ممتلكات الدولة العثمانية ، بالإضافة إلى تنكث الدول البلقانية وإسماها الحزب على الدولة العثمانية ، وبدأوا وأضحاً أن الروح الصليبية تبعث في شكل تجديده .

والحقيقة أن اعتداء إيطاليا على الدولة العثمانية كان فتحاً للسألة الشرقية . ظهر لحارد فعل قوي في هياج العالم الإسلامي بشكل بلغ أقصى ذروة له . الأمر الذي دفع بهبرائيل هانوتو Gabriel Hanotaux وزير المستعمرات الفرنسية والمؤرخ الفرنسي المعروف إلى القول « إن إيطاليا صادقت صعوبات شديدة في طرابلس وغيرها المحصنة لأنها لم تكن تحارب الدولة العثمانية وحدها ، وإنما كانت تحارب العالم الإسلامي أجمع ، وأن إيطاليا جنت على نفسها وعلى الدول الأوروبية جناية لا ينعم إلا الله عاقبتها ومنهاها (١) .

ذلك أن العالم العربي والإسلامي اهتز نتيجة لقيام إيطاليا بهذا العدوان ووجدت الدولة العثمانية التفاتاً من ولاياتها حتى الولايات النشطة عليها فقد أرسل الإمام يحيى رغم قيامه بالثورة رسالة إلى السلطان يلين استعداده للقيام بمائة ألف جندي تحت قيادته ، كما أبقى عبد العزيز آل سعود أمير نجد في ذلك الوقت إلى الباب العالي يقول : إن مقاطعة نجد تفتخر من كل جوارحها أنها متاطمة عثمانية ، وأن جميع القبائل

(١) لوثروب ستودارد - حاضر العالم الإسلامي ج ١ ص ٢٤١ - ١٤٢ القاهرة

التي نعت إمره مستعدة للرحف في ظل الأعلام العثمانية إلى حيث تأمرم الدولة العلية^(١)، كما وفد الكثيرون من شتى أنحاء العالم الإسلامي للتطوع في الجهاد في طرابلس حتى بلغ عددهم أكثر من ستة عشر ألفاً في العام التالي لنشوب الحرب ، كما تألفت لجان الإعانة وأرسلت البعثات الطيبة إلى ميادين القتال . ونشطت الصحافة إلى دعوة المسلمين لمساندة الدولة وأن الوقت ليس وقت مطالبة بإصلاح ولا مؤاخذه على إفساد وإعما هو وقت لا يتسع إلا لشيء واحد وهو تأمين الدولة ببذل الأموال والأرواح ، وأن الولايات للتطلعة إلى اللامركزية ينبغي ألا تعجل في طلبها لأن الدولة في الطريق إلى ذلك والوقت وقت اتحاد واعتصام^(٢) . كما حملت الصحافة العربية بدعوة المسلمين إلى إظهار شعورهم نحو دولة الخلافة بالقول والكتابة والمظاهرات والاحتجاج ومقاطعة التجارة الإيطالية ومساعدة الدولة العثمانية بالمال والرجال ، وأن أوربا لن تبقى على شيء ما لم يتحد المسلمون ويتأسكوا . ولقيت هذه الدعوة صدى جيداً في العالم الإسلامي فحملت المسكرات التركية في ليبيا بمجاهدين لا من بركة وطرابلس ، وإعنا من المغرب والسودان ومصر والشام وأفغانستان ، كما جاءت للساعدة أيضاً من تونس والجزائر رغم خضوعهما لفرنسا إذ استجاب سكانهما للدعوة الإسلامية مكذبين هانوتو في زعمه أن فرنسا باحتلالها الجزائر وتونس نجحت في فصلها عن جسم الأمة الإسلامية ، والواقع أنه كان للحملة الإيطالية تأثير كبير على مركز الإنجليز في البلاد الإسلامية الخاضعة لهم ، ويفهم ذلك مما ذكره جيوليتي في خاطراته التي نشرها عن حياته عندما كان رئيساً لوزراء إيطاليا أن إنجلترا ألحت عليه بالاتفاق كيما كان مع تركيا إنهاء لهذه الحرب التي أثارته جميع العالم الإسلامي ، ووردت الإحتجاجات على إنجلترا بشأنها ليس من الهند فحسب ، وإعنا من شتى بقاع العالم الإسلامي^(٣) .

وكان للحرب الطرابلسية في مصر عند إعلان إيطاليا الدولة العثمانية بالحرب

(١) سليم قمين - تاريخ الحرب العثمانية الإيطالية ج ١ ص ٤٢ - ٤٣ .

(٢) مجلة المنار ج ١١ م ١٤ ص ٨٣٣ .

(٣) لوتروب ستودارد - حاضر العالم الإسلامي ج ١ ص ١٤٣ .

في ٢٨ سبتمبر ١٩١١ دوى عظيم ، كما كان لها في السياسة المصرية أثر بالغ (١) .
وسوف يكون مجالنا في هذه الدراسة تحليل موقف مصر من هذه الحرب ،
ويمكن أن تقسم هذا الموضوع إلى عدة أقسام :

أولاً : موقف سلطات الإحتلال والحكومة المصرية .

ثانياً : موقف الحديوى .

ثالثاً : موقف الشعب المصرى .

وكان أهم ما أثير في الفترة الأولى من إعلان الحرب مسألة مرور الجيش العثماني في مصر، إذ كان فرض إيطاليا الحصار على السواحل الليبية مما يدفع الحكومة العثمانية إلى الوصول برآ إلى الولاية المحصورة بجزراً لأنها كانت تخشى أن تتمقب إيطاليا أسطولها الضعيف وسط البحر ، ولذلك أضحت حاجة الدولة العثمانية ضرورية لمرور الجيش العثماني من الأراضي المصرية . وكانت هذه للسألة على غاية كبيرة من الأهمية إذ حاول الوطنيون في مصر استغلالها لتأكيد سيادة الدولة العثمانية على مصر دفماً لتسلط الإنجليز ، ولذلك أجمعت العناصر الوطنية على أن تبادر الدولة العثمانية إلى إرسال جنودها إلى مصر دون أن تلجأ في ذلك إلى استئذان وزارة الخارجية البريطانية أو حتى إحاطتها علماً بذلك ، وإنما تجيء جنودها مباشرة وترسل أوامرها إلى الحكومة المصرية لاستقبالها وتمهيد السبيل لها والحفاظة عليها ومدّها بما تحتاج إليه طبقاً لحقوق الدولة العثمانية ، وما تنص عليه الفرمانات العثمانية التي صدرت متضمنة حقوق الدولة العثمانية في استخدام الجنود المصرية عند نشوب الحرب في أية جهة تريدها (٢) ، ولم يشذ عن هذا الرأي في مصر أى صوت حتى الأصوات التي عارضت أن تلتقى مصر بثقلها في الحرب ومنها أحمد لطفي السيد ، فعلى الرغم من هدم تشجيعه معاونة مصر للدولة العثمانية في حربها مع إيطاليا ، إلا أنه أكد أن مرور القوات العثمانية البرية من مصر إلى طرابلس أمر من حقوق الدولة العثمانية لا ينازعها فيه منازع إن كان لها مصلحة في ذلك ، ولا شك أن مثل هذه المساعدة هي أقل

(١) محمد حسين هيكل — مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ٤٩ .

(٢) الجريدة : مرور الجيش العثماني بمصر ٣ أكتوبر ١٩١١ .

ما ينتظره من جانب مرتبطين بروابط متعددة منذ زمن قديم ، وكما أنها ضرورية لإظهار المحاملة الواجبة للدولة العثمانية التي تربطها بمصر روابط الأخوة (١).

واسند الوطنيون في تأييدهم الدولة العثمانية إرساله جيوشها إلى أن بريطانيا لن تستطيع أن تؤثر على الحكومة المصرية أو إرغامها على الوقوف في وجه الجيوش العثمانية فتادياً من غضب الأمة المصرية ومراعاة لعواطفها. وأكد الوطنيون على نجاح هذه الطريقة بما أبداه الجنود والضباط المصريون من الفتور عند ملامكتهم بالحفاظ على الحدود المصرية في حادثة طابا المشهورة بحكم اليك والإحترام لجنود للدولة العثمانية (٢).

وأما موقف اللورد كاتشر المعتمد البريطاني في مصر والذي وصل إلى منصبه في نفس الوقت الذي أعلنت فيه الحرب فقد كان يمثل بطبيعة الحال وجهة النظر الإنجليزية التي كانت ترحب بالاحتلال الإيطالي لليبيا على اعتبار أنه يساعد على إيجاد دولة عازلة Buffer State في طرابلس تملأها إيطاليا ، لتعزل بين الإنجليز في مصر وبين الفرنسيين في تونس ، ولذلك اعترض الإنجليز على مرور القوايا العثمانية على الرغم من أن مصر وإن كانت متمتعة باستقلالها الإداري إلا أنها داخلية في نطاق السيادة العثمانية ، وجيشها تحت طلب الدولة. وكانت مصر تعتبر ولا شك أصلح قاعدة للعمليات العسكرية العثمانية ضد الغزو الإيطالي لطرابلس (٣) كما أن إعلان حياد مصر يعني رفض حقوق الدولة العثمانية عليها ورفض السماح للمسلمين المصريين الارتباط بدعوى الجهاد للدفاع عن أشقائهم في القسيدة. ولذلك كان السؤال الذي يفرض نفسه في ذلك الوقت هو هل تسير القوات المصرية المسلحة إلى جانب القوات التركية للدفاع عن هذا الجزء من الإمبراطورية العثمانية ؟ أم تقف معززة على الحياد ؟ وفي حالة وقفها على الحياد وأرادت الجيوش العثمانية أن تمر بالأراضي المصرية ، فماذا يكون موقفها ؟ أتعن هذه الجيوش من المرور بحجة حيادها حتى لا تتعرض لعمل عدائي من جانب إيطاليا ؟ أم تقضيها بطبيعتها الإسمية للدولة العثمانية أن تفسح الطريق لهذه الجيوش من غير أن يخرج عن

(١) المصدر السابق ، الفارة الطليانية ٣ أكتوبر ١٩١١ .

(٢) اللواء ، ١٢ أكتوبر ١٩١١ ، الرأي العام المصري في حادثة طرابلس بالغرب .

(٣) Young, Egypt, pp. 192-193.

هذا الحياذم وإجتهاداً ما موقفها وهي معتنه مصر؟ هل تسهل للجنود الثمانية للرجوع أم تقف في طريقهم (١) وفيما يبدو أن إيطاليا كانت تبتدي قلقاً بالغاً على هذا الموقف يدل على ذلك للرسائل الرسمية التي تتبادل فيها الحكومة الإيطالية عما إذا كانت بريطانيا ستسمح للقوات العثمانية بالمرور في مصر، وتبتدي قلقها عن أبناء تضاربت في ذلك الوقت عن بعثة عثمانية وصلت إلى القاهرة برئاسة كمال باشا، وكان هدف هذه البعثة اتخاذ الإجراءات اللازمة مع الحكومة المصرية، لتسهيل مسألة عبور القوات العثمانية، واحتجت إيطاليا بأن ذلك لا يتمشى مع الحياذم (٢) وقد نفت الدوائر البريطانية هذه الأنباء نفياً قاطعاً وأكدت أنها غير صحيحة، وأبدى السير إدوارد جري وزير الخارجية البريطانية رأياً في الموقف بأنه لا يمكن لبريطانيا أن تسمح لبلدة خاضعة لاحتلالها أن تكون مسرحاً لعمليات عسكرية (٣)، كما أكد السفير البريطاني في روما لوزير الخارجية الإيطالية ما أبلغه إياه وزير الخارجية البريطانية من أن بريطانيا تقبل الاحتلال الإيطالي لليبيا بدلاً عن أية قوة أخرى تكون على مقربة لها في مصر خاصة بعد الموقف الذي نشأ نتيجة لحماية فرنسا على مراكش وما استتبعه ذلك من قلب ميزان القوى في منطقة البحر المتوسط (٤)، هذا فضلاً عن أن نجاح إيطاليا في ضم ليبيا إلى ممتلكاتها سيساعد على تفكيك الإمبراطورية العثمانية خاصة إذا نصحت ألمانيا وولايات البلقان في إعلان استقلالها عن للدولة العثمانية فإنه يمكن في هذه الحالة أن تنتهز إنجلترا الفرصة لتوطيد دعائم نفوذها في مصر، ومن هنا يمكن القول بصفة عامة أن الاحتلال الإيطالي لليبيا كان يجد تأييداً بوجه خاص من قبل فرنسا وإنجلترا وهما الدولتان الطامعتان في الممتلكات الإسلامية للدولة العثمانية.

وكان على الحكومة البريطانية أن تلجأ إلى الأسلوب السياسي لتعلمين أن احتياز

(١) اللواء في ٢٦ أكتوبر ١٩١١، للرأي العام المعروض في جريدة طرابلس الغرب

(٢) Grey to Rodd 6.11.1911, Doc. No. 463, F.O. 407, 177.

(٣) Grey to Rodd 30.9.1911, Doc. No. 108. Further correspondence. F.O. 407, 177.

(٤) Rodd to Grey 30.9.1911, Doc. No. 111, F.O. 407, 177.

الجنود العثمانية لقناة السويس بعد خرقاً لاتفاقية ١٨٨١ ، وأن بريطانيا تخشى في هذه الحالة أن تبادر إيطاليا لانتهاك هذه الاتفاقية أيضاً وتبعت بأسطولها إلى القناة بحجة منع الجنود العثمانية من المرور . وبهذه المناسبة أرسلت شركة قناة السويس مذكرة إلى كل من لندن وباريس طالبت فيها حماية القناة في الحالة الحاضرة إذا أرادت إحدى الدولتين للتصارتين التصدي عليها ، باعتبار القناة على الحياد وتحت رعاية هولية .

ومن ناحية أخرى كانت الدولة العثمانية تخشى إذا أقدمت على اجتياز مصر بقواتها أن تعتبر بريطانيا ذلك خرقاً للحياد الذي فرضته على البلاد ، وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى ضياع حقوق الدولة العثمانية في مصر بمعنى أن انجلترا في هذه الحالة يمكن أن تتف في وجه الجيش العثماني وتعلن رسمياً حمايتها على مصر أو امتلاكها وفصلها عن السلطنة العثمانية . وهكذا كان الموقف على النقيضين ، فإما أن يؤدي مرور القوات العثمانية من مصر إلى تأكيد السيادة العثمانية ، في حالة خضاض انجلترا ، أو إلى عدم الاعتراف بسيادة الدولة العثمانية نهائياً على مصر ، وتأكد انفصالها عن الدولة .

وبالإضافة إلى المجادلات السياسية التي أقدمت عليها بريطانيا بهدف منع الدولة العثمانية من إرسال جنودها إلى مصر حاولت أن تمنع الدولة من ناحية أخرى بدم جدوى استخدام مصر كطريق لمنازلة الإيطاليين في طرابلس بحجة عدم فائدة هذا الطريق من الناحية العسكرية ، إذ أن هناك صعوبات كثيرة أبرزها ما يتعرض له الجيش العثماني في حالة مقدمه من سوريا إلى الحدود المصرية ، وأنه عندما يصل إلى طرابلس منتهك القوى يمكن أن يتلقاه الجيش الإيطالي المستريح ويفتك به فسك بالآ .

أما إذا استخدمت الدولة العثمانية الإسكندرية ففي هذه الحالة يمكن أن تمد إيطاليا الإسكندرية معادية لها . والحقيقة أن الدولة العثمانية نشطت في إرسال سفنها إلى الإسكندرية كما أخذت المخابرات الإيطالية بدورها منشط في تعقب التحركات العثمانية ووصلت التقارير إلى الحكومة الإيطالية بأن ثلاثة قطارات خاصة تحمل مؤنّاً وذخيرة أخذت من السفن العثمانية وأجهت عبر طريق مريوط الحديدى ، كما تعقب المخابرات الإيطالية قوافل الإمدادات التي ترسل إلى ليبيا عن طريق مصر^(١) ، وكان من

CF. Memorandum communicated by Marquis Imperiall, (١)
31 October, 1911, F.O. Further Correspondence respecting Egypt
and Sudan.

الواضح اتجاه الدولة العثمانية إلى استخدام هذا الخط الذي كان يمتلكه الحديوي عباس حلمي الثاني ، لتنظيم حركة البدو في الداخل ضد الإيطاليين (١) .

كما أخذت الحكومة الإيطالية تمنح على سماح السلطات المصرية لجماعة من البدو والضباط والأتراك باختراق الحدود إلى برقة وطرابلس . وعلى الرغم من تأجيج الحماسة الوطنية تأييداً للدولة العثمانية فقد كان موقف الحكومة المصرية في هذا الظروف الدقيق سلبياً صرفاً تركت الأمور لإنجلترا ولمثلها في مصر اللورد ككنشر تصرف فيه السياسة البريطانية بما تشاء ، ورأت إنجلترا أن تعلن حياد مصر في الحرب وأصدرت بالفعل تعليماتها إلى قائد القوات الإيطالية المحاربة بأن اللياه الإقليمية المصرية تعتبر مياهاً محايدة ، ومن ناحية أخرى فإن السلطات البريطانية تمهدت إزاء إيطاليا بأنها لن تسمح باتخاذ مصر قاعدة للمبليات العسكرية (٢) .

وعلى الرغم من أن بعض المدرعات التركية وصلت إلى اللوانى المصرية فعلا ، فإن الحكومة الإيطالية لم تقدم مع ذلك على محاصرة أى ميناء مصرى وهو لم تفعل ذلك بحماة للانجليز ، أو بالأحرى اطمئناناً إلى موقف الإنجليز (٣) ، كما أبلغ ككنشر السير إدوارد جراى وزير الخارجية البريطانية أن مصر تسيّر على قواعد الحياد الدولى ، كما أن الأمور تسيّر على ما يرام باستثناء واضح وهو أن السفن العثمانية تبقى في اللوانى المصرية أكثر من أربعة وعشرين ساعة ، وأعرب عن أمله في ألا تمعرض الحكومة الإيطالية على ذلك تجنباً لدواعى الإحراج مع الدولة العثمانية . ويلاحظ بصدد ذلك أن الحكومة العثمانية أخذت ترسل قواتها عن طريق العقبة وليس عن طريق السويس (٤) . وأكثر من ذلك فقد طلبت بريطانيا من السفن المصرية الواقعة في نطاق المبليات العسكرية بين تركيا وإيطاليا أن تتميز بأعلام خاصة نظراً للتشابه بين العلمين المصرى والتركي (٥) ، وصدرت الأوامر للشدة للسفن العثمانية الراسية في موانى القناة بمضادتها

Grey to Kitchner 30.10.1911, Doc. No. 324. (١)

Rodd to Grey 30.9.1911. (٢)

Grey to Rodd 4.10.1911, Doc. No. 186. (٣)

Kitchner to Grey 3.10.1911, F.O. 407, 177, Part LXXLV. (٤)

Grey to Kitchner 6.11.1911, F.O. No. 457. (٥)

لوزن وأن عملتها لن تنترم بآثارها عند الذموم بها بموجب نص المادة الرابعة من اتفاقية قناة السويس ، أما بالنسبة للقوانين الأخرى فقد أعطيت لها مهلة لا تزيد عن أربعة وعشرين ساعة والإيجوز للسلطات المصرية في حالة بقاءها لمدة أطول من ذلك أن تقوم بنزع أسلحتها (١).

وقد أثار اعتراف الحكومة بالحياة الذي فرضته إنجلترا على مصر - فأثيرة الرأي العام المصري الذي اعتبر أن مصر في حالة حرب فعلية وليست في حالة حياد وأنه سواء مزع الجيش الثماني من مصر أو لم يمر منها فمصر في حالة حرب طبقاً للقوانين الدولية ؛ ولما كانت مصر تابعة للتوة وخاصة لسيادتها بالاعتراف إنجلترا فانها قبل سيادة دولة أخرى بن وبطاعها من هذه السيادة في مواقف عديدة أمام الدول الأخرى ، بصرف النظر عن أن هذا الباطح كان في تلك اللواتف في مصلحة إنجلترا ، فإن إعلان مجبر الحرب على إيطاليا أمر ضروري تقتضيه ظروف تسمية مصر للدولة ، فضلاً عن أن مصر لا يملك أن تضع نفسها على الحياد لأنها ليست بدولة طالما هي قانوناً خاضعة للدولة العثمانية (٢) . وطالب المصريون إرسال اللدد والذخيرة من مصر وعن طريقها إلى طرابلس ومقاطعة الإيطاليين وضرورة إجلائهم من البلاد وأنه لا ينبغي على إنجلترا أن تمارض في الحالة الأولى ولا تمارض ألمانيا - خليفة إيطاليا - في الحالة الثانية (٣).

تومع هذا الموقف الوطني الذي أبداه المصريون إلا أن الحكومة المصرية الخاضعة لنشاط الاحتلال أخذت بتقاصص من شد أزد المييين خاصة بعد توقيع الصلح مع التوة العثمانية ، فقامت بمصاهرة الصحف الوطنية وحذرتها من الخث على الجهاد أو الدعوة للتطوع في صفوف المجاهدين (٤) . ولكن الحكومة المصرية فضلت مع تلك في مراقبة الحدود المصرية الطرابلسية نظراً لامتداد هذه الحدود إلى مسافات

(١) Kitchener to Grey 2.10.1911, F.O. No. 141.
(٢) جريدة اللواء ، أول أكتوبر ١٩١١ ، ماذا يكون جواب الأنجليز على ذكر مرور الجنود الثمانية من طريق مصر - موقف الحكومة العثمانية .
(٣) مجلة المنار ج ١٢ م ١٤ - المسألة المصرية من ١٩١١ .
(٤) جريدة اللواء ٥ أكتوبر ١٩١١ « الأمم غير الحكومات ، لا سلطة ولا سيطرة على القواطف » .

طويلة من ناحية وللعلاقات الثابتة الدائمة ومنها علاقات الزواج بين عرب طرابلس وبدومصر من ناحية أخرى^(١) فاستمرت المساعدات المصرية تصل إلى المجاهدين في ليبيا رغم الظروف الصعبة التي كانت تجتازها قوافل الإمدادات .

وحاول الوطنيون في مصر — رغم ظروف الاحتلال القائم في البلاد — استئالة الحكومة المصرية للوقوف إلى جانب الدولة العثمانية مستخدمين في ذلك جمع الوسائل وحفلة الصحافة الوطنية بالأسانيد القانونية التي تبرر وقوف مصر إلى جانب الدولة العثمانية ، فعلى الرغم من أن مصر كانت محتلة من قبل الإنجليز فعلياً إلا أن إنجلترا كانت تعترف في نفس الوقت بحق السيادة السياسية للدولة العثمانية — أى أن مصر تتبع الدولة العثمانية في سياستها الخارجية وعلى هذا الأساس يتعم على الحكومة المصرية عند إعلان الحرب أن تتخذ كل الوسائل القانونية التي يقضى بها نظام الحرب في كل دولة محاربة . ولكن الحكومة المصرية لم تقدم على شيء من ذلك ، فضلاً عن أن مصر لم يكن لها من السيادة الخارجية التي تستطيع معها أن تبلغ أياً من الدولتين — إيطاليا والدولة العثمانية — أنها على الحياد .

والجدير بالذكر أن الدولة العثمانية لم تعلن الحكومة المصرية بقيام الحرب بينها وبين إيطاليا ، وأهلب الظن أنها كانت لا تريد أن تدخل المسألة في نطاق دولي واسع لن يكون كما قدرت الدولة العثمانية في صالحها ، ويبدو أن إيطاليا نفسها كانت ترحب بأن يكون موقف مصر استثناء على الرغم من خضوع مصر للسيادة العثمانية بموجب معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، وذلك حتى لا تشتبك مصالحها مع مصلحة الإنجليز المحتلين لمصر^(٢) .

وهكذا قدر لمصر في خلال الحرب الطرابلسية أن تكون باتفاق كل من بريطانيا وإيطاليا غير محاربة وفي نفس الوقت ليست محايدة حياداً تاماً . كما أن عدم إعلان الدولة العثمانية لمصر بحربها مع إيطاليا أثر تأثيراً كبيراً في الموقف . إذ لم يكن بوسع الدولة العثمانية المطالبة بتنفيذ الاتفاقية الخاصة التي توجب على مصر أن تقدم للدولة العثمانية جنوداً للقتال في حالة اشتباها في القتال طالما أن مصر لم تعلن جهده

(١) الجريدة ١٧ أكتوبر ١٩١١ .

(٢) محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ٤٩ .

الحرب رسمياً^(١) . وعلى هذا الأساس يبقى الإيطاليون في مصر يتمتعون بكافة الامتيازات والحقوق المحولة لهم دون حاجة إلى حماية دولة أخرى .

إن المشكلة التي واجهت الحكومة المصرية أنها كانت حائرة في التوفيق بين الواجبات الناشئة عن تبعيتها للدولة العثمانية وبين ما يفرضه الاحتلال عليها من تصرفات . أو بتعبير آخر أن ذا حق على مصر يطالبها بتنفيذه وذا قوة غاصبة مستقر في مصر يمنعها من أداء الحق ، فكيف يمكن التوفيق ؟ !

ولما كانت التبعية العثمانية قانونية والاحتلال الفعلي غير قانوني ، فعلى هذا الأساس لا يمكن معارضة الالتزامات الناشئة عن التبعية بالاحتلال ، ولكن بطبيعة الحال كان ذلك من الوجهة النظرية وليس من الوجهة العملية أو الفعلية ، ومع ذلك فنحن لو تمسكنا ببعض الشيء مع هذا الأساس النظري يمكن القول أنه طالما أعلنت الحرب بين إيطاليا والدولة العثمانية ، فيتحتم على الحكومة المصرية اتخاذ خطة إزاء تلك الحرب ، ولكن الموقف يتعمد نتيجة أنه على الرغم من أن وضع مصر القانوني هو أنها مستقلة استقلالاً إدارياً إلا أنها في نفس الوقت تابعة في السيادة الخارجية وبعض السيادة الداخلية للدولة العثمانية فضلاً عن أنها محتلة فعلياً من بريطانيا . ويمكن أن يتضح الموقف أكثر بأن الدولة العثمانية دولة محاربة ، وبريطانيا المحتلة لمصر على الحياد من هذه الحرب ، والموضوع الذي يمكن إثارته ماذا يمكن أن يكون موقف الحكومة المصرية إزاء ذلك ؟

وللاجابة على ذلك نستطيع أن نقول إن نظام الحرب نظام مقرر بالقانون الدولي وهو يقضى بأن التابع يعطى حكم متبوعة متى أعلنت الحرب ، أى أنه إذا كان للتبوع محارباً ، فالتابع محارب وإن كان للتبوع على الحياد فالتابع كذلك ، ولما كان الاحتلال البريطاني لمصر لم يؤثر — نظرياً — في تبعية مصر للدولة العثمانية فإنه بمجرد إعلان الدولة العثمانية للحرب فإن ذلك يعتبر بمثابة إعلان مصر للحرب أيضاً طالما كانت سيادة مصر الخارجية في يد الدولة العثمانية ، وإن إبلاغ إعلان الحرب إلى مصر هو في حد ذاته مطالبة صريحة من الدولة العثمانية لمصر بالاستعداد لتنفيذ

(١) الجريدة ، عدد ١٣٨٩ ، ١٩ أكتوبر ١٩١١ مقالة محمد حسين هيكل « مركز

مصر من الواقع وفي القانون » .

جميع الواجبات المفروضة عليها قبل الدولة ، وهذا يعنى أن الحكومة المصرية يمكنها بوصفها تابعة قانوناً للحكومة العثمانية أن تجعل تحت طلب الدولة العدد المقرر من الجنود للاشتراك مع الجيش العثماني في حالتي الدفاع والمهجوم ، كما أنه عليها أن تقطع علاقاتها مع قناصل إيطاليا الموجودين في مصر وعليها أن تستعد لتنفيذ ما قد يطلب منها من الإجراءات العسكرية التي ترى الدولة العثمانية تطبيقها لظروف الحرب ، وتكون داخلة في نطاق سيادتها ويدخل في ذلك إطفاء فنارات الموانئ المصرية ، ما عدا فنارات الموانئ الدولية كميناء بور سعيد والسويس ، إذ أنهما يعطيان قانوناً حكم الحياد الذي عليه قناة السويس وغير ذلك مما تستدعيه الاحتياطات العسكرية ، فإذا لم تفعل مصر ذلك فاتها تعد منشأة عن الدولة العثمانية نافية لمهودها معها ، ولكن بطبيعة الحال إن موقف الحكومة المصرية الفعلي كان مرتباً ارتباطاً كبيراً بموقف سلطات الاحتلال في مصر، ويمكن على هذا الأساس أن نعلم تقاعس الحكومة المصرية عن تأييد الدولة العثمانية بأنها لم تكن حرة للتصرف في بلادها بل كانت مغولة اليد عن العمل ، بالاحتلال الفعلي ، الذي كان من حق السيادة التركية أن عمليه على مصر حفظاً لسيادتها وخروجاً من جعل هذه السيادة الخارجية سيادة إسمية ، وأن مصر متى أعلنت الحرب باعتبارها تابعة للدولة جاز لإيطاليا في هذه الحالة مهاجمة الموانئ المصرية كما تهاجم موانئ ليبيا ، وفي هذه الحالة ستدخل بريطانيا الحرب لحماية احتلالها .

وكان من المفروض كذلك على مصر بحكم تبعيتها للدولة العثمانية أن تقطع علاقاتها بالوكالة الإيطالية أسوة بما فعلت أثناء الحرب اليونانية العثمانية سنة ١٨٩٧ ، حينما قطعت علاقاتها باليونان ، غير أن اللورد كاتشر المعتمد البريطاني في مصر أرجأ القرار النهائي الخاص بهذا الموضوع ريثما يستشير في ذلك وزارة الخارجية البريطانية . هذا على الرغم من أنه لم يحدث شيء في مصر يستوجب تصرفاً من نوع جديد منذ وقوع الحرب اليونانية العثمانية فيما عدا توقيع الإتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا ١٩٠٤ .

ولكن بريطانيا كانت تخشى بما يحتمل أن تأتي به الحرب الإيطالية العثمانية مشكلة لم تكن تخشى على نفسها منها خلال الحرب اليونانية العثمانية ، وهي أن إيطاليا يمكن إذا وقفت مصر موقفاً معادياً أن تقوم بالأعتداء عليها وسوف يؤدي ذلك

بإنجلترا وهى محتلة مصر فعلا إلى محاربة الدولة المتعدية ، ومن هنا يمكن أن يتسع نطاق الحرب وتصبح المشكلة دولية مليئة بالأخطار^(١) ، وهذه هى الإجابة الصحيحة لسؤال فرض نفسه فى ذلك الوقت حول عدم وقوف إنجلترا فى الحرب الطرابلسية مثل الموقف الذى وقفته فى الحرب اليونانية العثمانية ، لأن اليونان لم تكن دولة قوية يمكنها أن تحارب مصر والدولة العثمانية كما هو الحال بالنسبة لإيطاليا .

وعلى الرغم من أن كتشنر لم يعترض على طلب الحكومة المصرية بأن يعهد بالمصالح الإيطالية فى مصر إلى دولة أخرى ، إلا أن الوضع استمر على بقاء الوكالة الإيطالية قائمة بعد احتجاج الحكومة الإيطالية لدى بريطانيا بأن انسحاب الوكالة الإيطالية من مصر يمكن أن يعتبر نصراً أديباً للحكومة العثمانية خاصة بعد أن أخطر كتشنر اللورد جراى وزير الخارجية البريطانية بأن المصدر الأعظم أبلغ خديو مصر بأن الوكالة الألمانية فى الآستانة تولت رعاية المصالح الإيطالية^(٢) ، ويطالبه أن يفعل ذلك أيضاً ، أى أن يعهد إلى الوكالة الألمانية حماية المصالح الإيطالية ، مما كان سبباً لاحتجاج السفير الإيطالى فى لندن الذى عد ذلك مناورة سياسية تقوم بها الدولة العثمانية مؤكداً أن حقوق تعيين الممثلين الأجانب فى مصر هى من حقوق الخديو وليست من حقوق السلطان^(٣) .

إنقضى وضع مصر إذن أن تقف على الحياد ولكن ذلك لا يعنى أن مصر كانت تملك استقلالاً خارجياً يرقى بها إلى مستوى باختيار الموقف الذى تريده نظراً لتبعيةها للدولة العثمانية من ناحية واحتلالها من ناحية أخرى ، وإنما دلت فقط على موقف الحياد تحت ضغط سلطات الإحتلال ، وأصبح من الواضح أن مصر على الرغم من أنها من الناحية القانونية جزء من الإمبراطورية العثمانية إلا أنها من الناحية الفعلية جزءاً من الإمبراطورية البريطانية ، والأمر الذى لا مراء فيه أن الحرب الإيطالية الليبية كشفت سلطات الإحتلال فى مصر ، كما كشفها بعد ذلك الحرب العالمية الأولى فى أن الإنجليز لا يحتلون مصر بثابة ممثلين للسلطان العثمانى أو الخديو وإنما

(١) الجريدة ١٧ أكتوبر ١٩١١ مشكلة قطع العلاقات بين مصر وإيطاليا .

(٢) Kitchener to Grey 6.10.1911, Doc. No. 225.

(٣) Rodd to Grey 11.10.1911, Doc. No. 284.

تمثلين للمصالح الأوربية بصفة عامة والمصالح الإنجليزية بصفة خاصة (١) .

وبطبيعة الحال لم يكن موقف مصر مما يتهيج له ، إذ أنه يدل على عدم وجود كيان لمصر في العالم الخارجى ، ومع ذلك فقد اعترف بهذا الموقف كل من الدولة العثمانية وإنجلترا وإيطاليا ، والسبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى أن هذه الدول رأت في موقف مصر صعوبة لا يمكن حلها فأثرت التجاوز عن الوضع القانونى الخاص بها .

فالدولة العثمانية لم ترسل لمصر إعلاناً بحربها مع إيطاليا مخافة على حقوقها من الضياع ، وأما الحكومة المصرية فعلى الرغم من أن تبعيتها للدولة كانت تقتضى بأن تكون محاربة معها فإن الحكومة المصرية لم تشارك مشاركة رسمية في هذه الحرب على الرغم مما نادى به كثير من الكتاب بأن تقوم الحكومة بكل ما يفرضه عليها مركزها الذى حددته الفرمانات قبل الدولة العثمانية صاحبة السيادة . والحقيقة أن مصر لم تستطع أن تعلن حيادها وقام بذلك بالنيابة عنها إنجلترا وإيطاليا اللتان اعتبرتتا مصر على الحياد . واضطرت الحكومة المصرية أن تصدر تعليماتها إلى قوات الحدود بضرورة حمل الفريقين المتحاربين على احترام حياد مصر وأن لا تدع شيئاً يدخل طرابلس من البضائع التى تعتبر من مواد الحرب والتركز بقواتها في جهة السلم (٢) .

ورأت الحكومة البريطانية من ناحيتها أن تستفيد من وقوع الحرب في ممارسة السيطرة على بعض المواقع والحصول على تنازل عنها سواء من الدولة العثمانية أو إيطاليا ، وكان أول ما تحصلت عليه من ذلك ضم ميناء السلم وخليج السلم إلى مصر ، وتم ذلك بموافقة الدولة العثمانية التى كانت ترى من مصلحتها بطبيعة الحال أن تبعد هذه المناطق عن الاحتلال الإيطالى ، وقد احتجت إيطاليا على ذلك مدعية أن ما أقدمت عليه بريطانيا بعد اعتداء صريحاً على أطباعها باعتبار خليج السلم جزء من ولاية برقة (٣) . ومن

Young : Egypt, B 199, London 1927.

(١)

(٢) الجريدة ١٩ أكتوبر ١٩١١ .

(٣) الواقع أن حدود مصر الغربية لم تحدد تحديداً قاطماً فرمان ١٨٤١ لا يحدد هذه الحدود ويعتقد البعض أنه كانت هنالك خريطة ملقحة بهذا الفرمان ولكنها فقدت في حريق الأسكندرية عام ١٨٨٢ وعلى أى حال فإن موضوع حدود مصر الغربية لم يتحدد إلا بعد الاحتلال البريطانى لمصر والاحتلال الإيطالى لليبيا .

C.F. Confidential 10114-P-LXXV. Further correspondence January to June 1912. Kitchner to Grey No. 119, 15 March 1911, Doc. No. 194, Memorandum on Ghubub by Mr. Vansitant.

ناحية أخرى حصلت بريطانيا على ميناء طبرق نظير تسهيل عملية الاحتلال الإيطالي لليبيا (١).

ولما كانت بريطانيا تخشى على مصالحها في البحر الأحمر وقناة السويس نتيجة للصراع الناشب بين الدولة العثمانية وإيطاليا ، فقد طلبت من الحكومة الإيطالية ضمان حياد البحر الأحمر نظير أن تضمن لها بالتالي ألا ترسل الدولة العثمانية أسلحة حرب عن طريق خط حديد الحجاز أو قناة السويس ، وبالفعل وافقت الحكومة الإيطالية على ذلك اطمئناناً إلى موقف الإنجليز (٢).

والجدير بالذكر أن بعض الساسة الإنجليز رأوا أثناء قيام الحرب أن الفرصة سانحة لكي تستغل هذه الحرب لضم مصر إلى المستعمرات البريطانية نهائياً بمعنى إلغاء السيادة العثمانية على مصر ، ولكن رفضت هذه الفكرة من أساسها حتى لا تجر بريطانيا على نفسها سخط المسلمين في العالم الإسلامي (٣).

هذا هو الموقف الرسمي الذي وقفته السياسة البريطانية على المستوى الدولي في علاقاتها بالدولة العثمانية وإيطاليا . أما على المستوى الشعبي في مصر فقد كان موقف الحكومة البريطانية في غاية من الدهاء إذ أوضح اللورد كيتشنر صراحة أن إيطاليا معتدية على الدولة العثمانية من غير حق . وقامت في مصر حركة كبيرة لجمع التبرعات للدولة العثمانية إعانة لها على تحمل نفقات الحرب ، وشجع اللورد كيتشنر هذه الحركة بل وشارك بالتبرع فيها ، وكان أمراء الأسرة المالكة في مصر على رأس الوفود التي تنتقل في الأقاليم لجمع التبرعات ، فكان ذلك دافعاً للناس على البذل بسخاء لأنهم رأوا الحكومة لا تمارض وأمراء البيت المالك يشجعون ويتبرعون، والمعتمد البريطاني نفسه يشجع ويشترك .

ولقيت الدعوة لمعاونة دولة الخلافة وتذاك آذاناً صاغية من الجميع ، وكما يقول الدكتور هيكل في مذكراته أن الأمير عمر طوسون ذهب مع الهيئة القاعة بالتبرعات إلى المنصورة فجمع في أقل من نصف ساعة مائة ألف جنيه وستة آلاف ذهباً .

(١) فؤاد شكرى ، السنوسية دين ودولة ، ص ١١٢ .

(٢) Grey to Luther, 12.10.1911, Doc. No. 302, F.O. 407, 177.

(٣) جريدة اللواء عدد ٣٧٢٨ ، ٥ نوفمبر ١٩١١ .

وحدث مثل ذلك في غير المهملية من مديريات مصر . وكان الناس ينظرون إلى موقف إنجلترا من هذه الحركة دهشين ، كيف تشجع دولة إسلامية على دولة مسيحية !! ولكن بطبيعة الحال فإن السياسة البريطانية لم تذهب إلى أبعد من هذا ، فكما سبق أن ذكرنا أنها لم تسمح باشتراك الجيش المصرى في هذه الحرب ! ولم تسمح بمرور الجيوش العثمانية من الأراضى المصرية متعظلة في هذا وذلك بأن مصر مستقلة إستقلالاً داخلياً عن تركيا ، وأنه إذا اشتركت الحكومة المصرية في الحرب فإن هذا الاشتراك لن يقف عند الجناية على استقلال مصر بل سيؤدى بإنجلترا ، ولها في مصر مركزها الخاص بحكم الاحتلال ، أن تنهم بالخروج عن الحياد وبالتالي الاشتراك في حرب ضد إيطاليا ليس لها فيها من مسوغ .

كان موقف سلطات الاحتلال إزاء اندفاعه الوطنيين لنجدة دولة الخلافة الإسلامية ينطوى على الكثير من الحرص ، فالإنجليز كانوا يعملون على عدم التعرض للمسألة الدينية لما قد يؤدي إليه ذلك من مساس بوضع بريطانيا ليس في مصر فحسب وإنما مستعمراتها الإسلامية الأخرى . ولكن السياسة البريطانية مع ذلك لم تذهب في التأييد إلى أبعد من ذلك فهي تقاوم الحركات الفعلية التي قد تؤثر على مركزها مقاومة مستترة .

ويذكر أحمد شفيق باشا في مذكراته بصدد ذلك أنه في أوائل هذه الحرب ذهب وفد من كبار المصريين إلى اللورد كاتشر يطلب منه إرسال بعض فرق الجيش المصرى لمساعدة الأتراك ، فأجابهم أنه على الرغم من إقتناعه بسلامة الفكرة إلا أنه من الصعب أن يوجد جنود آخرون ليحلوا محل الجنود المطلوب سفرهم ، وعلى ذلك فإنه سيضطر في هذه الحالة إلى أن يطلب من الحكومة البريطانية أن ترسل لمصر جنوداً من الإنجليز ، وبطبيعة الحال لم يكن الوفد مستمداً لزيادة قوات الاحتلال في مصر .

وتكررت مواقف متشابهة حينما ذهب جماعة من الضباط المصريين وطلبوا منه السماح لهم بالتطوع في الجيش العثماني فأبدى استعدادة لإجابة طلبهم بشرط أن يحل محلهم ضباطاً آخرون ، بمعنى أنهم عند العودة يجدون أنفسهم في سجلات الاستيداع . وعند ما طلب منه زعماء البدو من « أولاد على » تجنيدهم للحرب وافق على ذلك على أن يطبق عليهم من الآن فصاعداً قانون القرعة العسكرية التي كانوا يتمتعون بالاعفاء

منها ، وبذلك استطاع اللورد كيتشنر بهذا الدهاء أن يتخلص من طلبات كثيرة (١) .
واستلقت سنة ١٩١٢ والحرب الطرابلسية على أشدها ، والأمة المصرية متجهة
بقلوبها صوب المجاهدين في طرابلس تدمم بالعمون والمال والتأييد ، وأظهر المجاهدون
من آيات الشجاعة والبطولة في مقاومة العدوان الايطالى ما زاد إعجاب العالم بهم ودل
على أن روح الحرية كامنة في نفوس الشرقيين (٢) .

وتأثرت الحركة الوطنية في مصر تأثراً شديداً بالحرب وظهر ذلك في الأحزاب
السياسية التي كانت قائمة في مصر في هذه الفترة ، وكلها اتخذت موقف التأييد للدولة
العثمانية ، فالحزب الوطنى بزعامة محمد فريد كان يجد في اشتراك مصر في هذه الحرب
وسيف مصر لى تتخلص من الاحتلال البريطانى ، وكان المصريون يجدون في ضياع
طرابلس ضياعاً لآمالهم في المستقبل ، وأن دفاعهم عن طرابلس إنما هو في نفس الوقت
دفاع عن مصر وليس تعصباً أعمى . لأنه إذا كانت إيطاليا التي لم تحتل طرابلس قبل
الآن ستأخذها بمجرد موافقة الدول على أخذها عملاً بمبدأ التعويض ، فمأذا تصنع
انجلترا بمصر وقد احتلتها أكثر من ربع قرن إذا رأت من تركيا تحاذل أمام اعتداء
إيطاليا ومن المصريين سكوتاً واستسلاماً لذلك البلاء الواقع . وأنه لما كان استقلال
مصر الذى اغتصبته إنجلترا متوقف على إتصال مصر بالدولة العثمانية فإن من مصلحة
المصريين الدفاع عن ذلك الاستقلال والاتصال بالدولة العثمانية لأن فيه دفاعاً عن هذا
الاستقلال المسلوب ، وليس كما تتهم أوروبا المصريين بأنهم يحبون الاستعباد بقصد إضعاف
الروابط بينهم وبين الدولة العثمانية (٣) ، وبقاء طرابلس في يد الدولة العثمانية له علاقة
كبيرة بنجاح مصر ، وضياع طرابلس فيه القضاء على مستقبل مصر السياسى والاقتصادى .
وأكد الكثيرون أن نيل مصر الاستقلال متوقف على استطاعة الدولة العثمانية
الدفاع عن مصر ، وأن استيلاء الايطاليين على طرابلس يفتح باب المسألة المصرية في

(١) أحمد شفيق : مذكراتى في نصف قرن ج ٢ « عباس حلمى الثانى من يناير ١٩٠٣
— ١٩١٤ » ص ٢٦٥ ، القاهرة عام ١٩٣٦ .

(٢) تاريخ مصر القومى من ١٩٠٨ — ١٩١٩ عبد الرحمن الرافعى « محمد فريد »
ص ٢٣٧ .

(٣) جريدة اللواء ١٢ أكتوبر ١٩١١ .

ظروف هي أسوأ ما تكون على مصر ومستقبلها ، وأخطر على استقلالها لأنها تكون أكبر فرصة لضم إنجلترا لمصر والسودان عملاً بمبدأ التعويض . وعلى ذلك إذا تطوعت الأمة المصرية جميعها في هذه الحرب فإنها تنطوع دفاعاً عن حياتها ومستقبلها واستقلالها .

وكان حزب الأمة مندفعاً في تيار مساعدة الدولة العثمانية اندفاعاً قوياً على الرغم من اتخاذ أحمد لطفى السيد رئيس تحرير الجريدة المعبرة عن لسان الحزب موقفاً مضاداً . فإنه رغم تعاطفه مع الدولة العثمانية إلا أنه كان يرى أن مساعدة المصريين لها لن تجدى ، وربما أضرت مصر أكثر مما أفادتها . وظهرت آراء لطفى السيد بينما كان المصريون في الطفرة الأولى من الاندفاع القوى لمعاونة دولة الخلافة الإسلامية عقب نشوب الحرب مباشرة . وهذه الآراء عبر عنها في مقالات ثلاث تصدرت الجريدة في ثلاثة أيام متعاقبة بعنوان « سياسة المنافع لاسياسة العواطف » ، ودعى لطفى السيد في هذه المقالات الدائمة الصيت المصريين إلى التزام الحياد للمطلق في هذه الحرب ، وإلى الضن بأموالهم أن تبعثر في سبيل قلمنا تفيد بلادهم منه . ويذكرهم بأن من الخير أن يبذلوا هذه الأموال لخير مصر وإنشاء المرافق النافعة لأبناء الوطن لشدة حاجة مصر إلى الإصلاح . ونعى لطفى السيد على الأمير عمر طوسون الذى كان متزعماً للجنة العليا للاكتتابات اجتماعه ببعض عمد الأعراب للمداولة في نصرة المجاهدين ، وأكد بأن كل حركة من حركات التشيع للدولة العثمانية أو إظهار المساعدة لها من شأنها أن تزيد مركز مرتبنا على ارتباك ، وأنه من العبث أن يكون المرء غريقاً ثم هو يتشبث بمساعدة غير مساعدة لا تنفع ولكنها تضر بصاحبها ضرراً بليغاً لأن مصر رضيت أم كرهت أصبحت على الحياد وأنه من المفيد أن تصرف الأموال أولاً للحصول على وجود سياسى لمصر ، وأن مصر ليست في حالتها الحاضرة بقادرة على نصرة الطرابلسيين أو العثمانيين كما أنه من المؤكد أن الاحتلال البريطانى الرابض فى مصر لن يسمح لها بتقديم هذه المساعدة (١) .

(١) انظر الجريدة : سياسة المنافم لاسياسة العواطف عدد ١٤٠٠ فى ٢٧ أكتوبر

أثارت هذه المقالات موجة شديدة من الاستياء لدى الرأى العام المصرى على لطفى السيد ووصل الأمر إلى طعن جارف إذ اتهمه البعض بالكفر والإلحاد . ومع إيمان لطفى السيد بهذه الآراء إيماناً ثابتاً إلا أنه لم يستطع مع ذلك أن يستميل أو يقنع أصدقاءه فى حزب الأمة بتناصرته فى موقفه ، وإنما اندفع الحزب فى الطريق الذى اندفع فيه الرأى العام . أو بمعنى أصح فإن الحزب خشى مواجهة الرأى العام فنكس ولم يتابع لطفى السيد ولم ينصره مما اضطره للانسحاب من الميدان وترك الجريدة التى كان يتولى أمرها لآخرين (١) .

والواقع أن لطفى السيد كان يعكس آراءه الخاصة بممارسة فكرة الجامعة الإسلامية باعتبارها ضارة بالحركة الوطنية فى مصر وأن على المصريين ألا يجملوا الدين فى هذه الظروف قاعدة لأعمالهم السياسية والأجدر بالمصريين أن ينفوا عنهم كل تهم التعصب الدينى لأن ذلك من الفرائع التى يتذرع بها الإنجليز لإطالة مدة بقائهم فى مصر ، وأنه من الخطر أن تنادى الصحف بالجهاد والحث عليه لأن هذه الدعوة تخيف أوروبا بالشكل الذى يمكن أن تستهل معه حل المسألة المصرية حلانهاثياً ضد مصلحة المصريين والدولة العثمانية .

وليس من شك فى أن لطفى السيد نظر إلى المشكلة نظرة موضوعية وكان يدرك أن الاندفاع العاطفى ليس له فائدة تذكر فواقع الأمر أن مصر لن تستطيع أن تساعد الدولة العثمانية بحكم بعد المسافة وعدم إمكان وصول النجيدات المصرية فى حالة تمكنها من الحرب ، وأن النجيدات المصرية ستفتقر بالضرورة إلى السلاح لظروف الاحتلال الانجليزى القابض فى مصر على كل شئ ، وأكد لطفى السيد أن الشئ الوحيد الذى يمكن أن يساعد به مصر هو إعانة المنكوبين بالقحط ، وعلى الرغم من أن هذه المساعدة يمكن اعتبارها مساعدة إنسانية خالية من كل تعصب دبنى إلا أن الاندفاع الذى سارت فيه الصحافة الوطنية فى مصر جعلت إبطاليا تعمل على تركيز جهودها إلى قطع الطريق بينما كان من الأجدى أن تتم هذه المساعدات فى تكتم حتى لا تلتفت الأنظار إليها .

وعلى الرغم مما حاوله كتاب الاستعمار من إتهام المصريين بالتعصب الدينى إلا أن

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ٧٠ - ٧١ .

الواقع أن حركة المصريين وإن اتخذت الشكل الديني ظاهرياً فإنها كانت في حقيقتها بعيدة كل البعد عن كل تمصّب ديني ، وإنما كانت مجرد تعاطفاً روحياً مع دولة الخلافة الإسلامية من ناحية وتعاطفاً مع ليبيا التي تربطها بمصر رابطة الأخوة والجوار من ناحية أخرى بدليل أن مصر لم تتخذ مثل هذا الموقف عندما سقطت مراکش في أيدي الفرنسيين أو عندما تهاوت فارس — وهي دولة إسلامية كبرى — على أيدي الاستعمار الإنجليزي أو الروسي ، كما أن مساعدة المصريين للدولة العثمانية لم تكن كما فسرها البعض مكايدة للإنجليز المحتلين مصر ، ويمكن التذليل على ذلك بأن اللجنة العليا لجمع الاكتتابات للدولة العثمانية والتي كان يرأسها الأمير عمر طوسون أرسلت تطلب مساندة وزارة الخارجية البريطانية ، وأعلنت استيائها وامتناء الأمة المصرية التي ترى سلامة الخلافة الإسلامية في سلامة الدولة العثمانية ، وأنه على الرغم من تخلي الدول الكبرى عن التدخل في هذا الحادث فإن المصريين ما زالوا ينظرون إلى الحكومة البريطانية بأهمية تدخلها لإنهاء هذه الأزمة باعتبارها دولة تحت رايتهما من الرعايا المسلمين أكبر مما عند غيرها ، وهذه البرقية وإن دلت على أن المصريين لم يساندوا الدولة العثمانية مكايدة للإنجليز المحتلة فإنه لا يمكن أن يفسر في الدوائر السياسية الرسمية إلا أن المصريين راضون عن حالتهم الحاضرة^(١) ، فهل يمكن أن تفسر ذلك بأن عاطفة الولاء للخلافة الإسلامية طغت على الحركة الوطنية في مصر ؟ أم أنه لم يكن هناك في ذلك الوقت خطأ فاصلاً بين الاتجاهين .

تعرضت حركة الاندفاع الوطني لمساندة المجاهدين في ليبيا لقوى مضادة تزعمها أحمد لطفي السيد في آرائه التي نادى بها ، كما تعرضت أيضاً لتأثير صحافة الاحتلال وأبرزها جريدة المقطم التي حاولت طيلة سنوات القتال أن تثبط العزيمة فقد حمل المقطم على التبرعات مؤكداً أن طرابلس ولاية فقيرة لا داعي لأن تبذل من أجلها حياة جندي واحد ولا في الدفاع عنها خمسين ألف جنيتها في الشهر وأن دخلها لا يكاد يكفي نفقاتها^(٢) .

(١) الجريدة ، سياسة المنافع لا سياسة العواطف ٢٧ أكتوبر ١٩١١ .

(٢) جريدة اللواء ، صحافة الإحتلال ١ أكتوبر ١٩١١ .

أما الخديوى عباس حلمى الثانى فقد وقف موقفاً متردداً من الحرب الطرابلسية ،
ففى بداية الحرب سهل إرسال الإعانات والبعثات الطبية إلى المجاهدين فى طرابلس
ووربما كان يهدف بهذه المساعدة معارضة سلطات الاحتلال الإنجليزى فى مصر ، ولكن
على أثر تحول الحرب إلى صالح الإيطاليين فى طرابلس تغير موقفه تبعاً لذلك وعمل
على وقف المساعدات كما منعت بعثات الهلال الأحمر العائدة من الوصول بالجرحى
إلى مصر (١) .

وعلى أثر انسحاب الدولة العثمانية من الحرب بعد توقيعها معاهدة أوشى فى أكتوبر
١٩١٢ اشتدت حركة المكافأة ضد الإيطاليين وقامت هذه الحركة على كاهل
الإمارة السنوسية بزعامة أحمد السنوسى الكبير ، ويتضح من الوثائق التى تناولناها
استغلال الحكومة الإيطالية للخديوى عباس حلمى الثانى بهدف الوقعة بين الزعماء
السنوسيين ، بمعنى أن ينتهز الخديوى فرصة الصراع حول السلطة بين الزعماء السنوسيين
ليستعمل نفراً منهم لعقد الصلح مع إيطاليا ، ووعده إيطاليا نظير قيامه بهذه الوساطة
بشراء خط حديد مريوط الذى كان يمتلكه وأن يعهد بالامتياز إلى إحدى البنوك
الإيطالية بالثمن الذى يريده .

وكان بيع سكة حديد مريوط مهم بالنسبة لإيطاليا لأنه يمكنها من أن تمنع وصول
الإمدادات التركية عن طريقه إلى المجاهدين فى الداخل ، وكان الخديوى يتجه فعلاً
إلى بيع سكة حديد مريوط وهناك عدة مشروعات اتفاقيات عقدها الخديوى مع
بعض الشركات الإيطالية والألمانية ، وتوجد مجموعة من المراسلات الخاصة بين الخديوى
وبين Italian Syndicate ومراسلات أخرى مع بنك درسدن الألمانى Dresden
خاصة بهذا الموضوع . وكان الخديوى يتحصل على خط مريوط منذ عام ١٨٩٩ وقد
عارضت الحكومة المصرية — بضغط من سلطات الاحتلال — الخديوى فى بيع
هذا الخط لأن الحكومة البريطانية كانت تعارض أن تحصل إيطاليا على نفوذ
باستحواذها عليه ، وحذر اللورد كيتشنر الخديوى من بيع هذا الخط سواء

(١) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ج ٢ ص ٢٦٧ .

إلى بنك روما أو بنكه درسدن^(١). وكان تحذير اللورد كيتشنر بعد أن اكتشفت. السلطات البريطانية اتجاه الخديوى فملا إلى بيع الخط إلى إحدى الشركات الإيطالية، وحصول الشركة على امتياز بامتداد الخط الحديدى إلى حدود طرابلس في السلم ، واضطر الخديوى على أثر تهديد كيتشنر وإجراج مركزه من إعلان إلغاء عقد البيع وتنازله للحكومة المصرية من الخط الحديدى الذى انتقل إلى ملكيتها نظير عن دفع له فى ذلك الحين .

كما فشلت وساطة الخديوى لدى السنوسيين الذين استقر رأيهم على مواصلة القتال حتى إجلاء القوات الإيطالية عن الأراضى الليبية وظهر تردد الخديوى واضحاً من الحرب وبدأ يصرح عند حدوث مفاوضات الصلح التى أجريت بين الدولة العثمانية وإيطاليا أن موقفه سيصبح حرجاً فى تقديم المساعدة للسنوسيين فى حالة مصالحة الدولة العثمانية لإيطاليا . وتؤكد بعض المصادر أن إيطاليا عملت على اجتذاب الخديوى إلى جانبها وكان سبيلها إلى ذلك أحد أفراد الأسرة المالكة الذى تلقى ثقافته فى إيطاليا وهو الأمير أحمد فؤاد الذى أصبح فيما بعد ملكاً على مصر باسم فؤاد الأول ، وقد وعد إيطاليا بأن توليه إمارة طرابلس ، وبسبب هذا الوعد عمل الأمير على التوفيق بين الخديوى عباس حلمى الثانى وبين ملك إيطاليا وتمت زيارة الخديوى لروما بموافقة الأمير أحمد فؤاد .

والواقع أننا لم ننتشر على وثائق خاصة ، تؤكد وجود اتفاق من مثل هذا النوع ، كما أنه لا توجد تفصيلات خاصة بهذا الموضوع إلا ما رددته بعض الصحف الفرنسية والألمانية خاصة بهذا الموضوع .

وبعد توقيع معاهدة أوشى وفى أثناء حركة الكفاح الوطنى الليبي طلبت إيطاليا من السيد أحمد الشريف أن يدخل معها فى مفاوضات للصلح ، واشترطت على نفسها ضمان كيانها كأمير للبلاد تحت حمايتها أو انتدابها وتتفق معه فى منطقة نفوذ تحدد لسلطانها وتمتفظ هى بالموانى والثغور الساحلية ، ولكن السيد أحمد الشريف رفض هذه العروض برمتها ، وعندما فشلت الوفود الإيطالية فى إقناع الأمير ، وبعد ما تحقق

(١) Kitchener to Grey, Doc. No. 14, Cairo, March 16, 1913, Confidential 10369, Part LXXVII. Further correspondence respecting Egypt and Sudan, January to June, 1913.

إيطاليا عدم جدوى استالته إليها عادت إلى استغلال الخديوى عباس بنصح السنوسيين بضرورة الإخلاء إلى السكينة وأن يجذل لهم الوعود الطيبة إذا هم قبلوا الأمر الواقع وكفوا عن مواصلة الجهاد، وقبل الخديوى الوساطة وأرسل إلى السيد أحمد الشريف بالجبل الأخضر فى أواسط عام ١٩١٣ وقدأ يحمل كتاباً من الخديوى ، وقابل الشيخ الوفدمقابلة حسنة ولكنه أكدأن شروطه للاتفاق مع إيطالياهى أن يجلوأ عن البلاد وليس هناك من سبيل غير هذا السبيل للتفاهم ، وكان ذلك ختام هذه الوساطة وإخفاقها . ويكشف لنا عن دور الخديوى كتاباً كان قد بعث به أحد مبعوثى الخديوى (عزت الجدى) إلى الجنرال إميليو Emilio قائد القوات الإيطالية فى بنغازى وفى هذا الكتاب المؤرخ فى ٨ مايو ١٩١٤ يبدى هذا المبعوث استياءه من الخديوى لأنه لم ينتج نظير جهوده ما يستحق من مكافأة وهو يلتمس المزيد منها وينعى على الخديوى أنه قصر فى مكافأته رغم الجهود التى بذلها ويعلن فى رسالته انسحابه من خدمة الخديوى مؤكداً للقائد الإيطالى « لولا حى الزائد وصدائق العظيمة لسعادتكم ما كنت أخبرتكم بهذه المسألة التى تجعل كل (شريف) يتعد كلما أمكن عن خدمة من لا يقدررون الخدمة ولا يعرفون قدر الرجال ، ولا يتأخر عن كل خدمة من ورأها تأليف ذات البين بين العرب وإيطاليا كلما سنحت الفرصة لا اعتقادى أن هذا فى مصلحة العرب أكثر مما هو فى مصلحة إيطاليا» (١) ؟!

وعلى الرغم من كل المعوقات التى حدثت من إندفاعة المصريين فقد كان موقف الشعب المصرى موقف المعاضد للدولة العثمانية ، ولأشقائه المجاهدين فى ليبيا ، إذ شكلت اللجان فى كثير من أنحاء البلاد لجمع التبرعات وأهمها اللجنة العليا للاكتتابات التى تشكلت فى ١٤ أكتوبر ١٩١١ برئاسة الأمير عمر طوسن . كما تألفت جمعية الهلال الأحمر برئاسة الشيخ على يوسف وقررت تكوين عدة مستشفيات ميدان وأرسلت الكثير من البعثات الطبية إلى ميدان القتال ، وشملت عدداً كبيراً من الأطباء المصريين وعلى الرغم من المقالات المعارضة التى أثارها لطفى السيد وصحافة الاحتلال فى هذه الفترة فإن ذلك

لم يؤثر على اندفاع الرأى العام المصرى ، وحملت الصحف المعبرة عن هذا الرأى حملة عنيفة فهابت بالأغنياء أن يتبرعوا لتركيا لكي تتحمل مصاريف الحرب وطالبت عرب البادية أن ينضموا بشجاعة لصد هجمات الإيطاليين، كما ظهرت في ذلك الوقت لجان كثيرة لمقاطعة التجارة الإيطالية والإضرار بمصالح إيطاليا الاقتصادية ، حتى لقد اضطر كثير من الإيطاليين إلى مغادرة البلاد نتيجة لهذه المقاطعة العنيفة بعد أن ضاقت بهم سبل العيش ويدخل في ذلك أصحاب المحلات التجارية والبنوك والرعيا القديين يحترفون بعض الحرف الصغيرة ، كما ظهر اتجاه لسحب الطلاب المصريين من المدارس الإيطالية والاستغناء عن الأساتذة الإيطاليين في الجامعة المصرية . وألف المصريون جمعيات لحصر أسماء المحلات التجارية ونشر أسمائها في الصحف، كما تركزت الجهود على سحب الأموال المصرية المودعة في بنك روما وكانت تبلغ عشرين ألفاً من الجنيهات وهى حصيلة الأموال التى جمعها المؤتمر المصرى الذى ظهر على أثر الأزمة التى افتعلتها السياسة البريطانية بين عنصرى مصر الأقباط والمسلمين على أثر اغتيال رئيس الوزارة المصرية بطرس غالى باشا فى عام ١٩١١ ، وطالب الوطنيون بسحب هذه الأموال باعتبار أن إيطاليا تحارب الدولة العثمانية بأموال مصرية وأن يشتري بها الثون والغالل والأقوات وإرسالها إلى طرابلس برأ عبر الحدود المصرية لأنه ليس لطرابلس منفذ تدخل إليها المساعدات إلا مصر ، وذلك بعد محاصرة الإيطاليين للسواحل الليبية وأن المصريين مسئولون مسئولية الإخوة والجوار والهدين عن إغاثة طرابلس ومساعدتها بكل قواهم فضلا عن أنه إذا أصبحت طرابلس مستعمرة إيطالية فإن مصر فى هذه الحالة ستفقد من قوتها المادية والسياسية ما يؤخرها عن السعى إلى الأمام خطوات كبيرة إلى الوراء (١) .

ولم يتأخر الكتاب والشعراء المصريون كحافظ إبراهيم والشيخ على يوسف وعبد الميز جويش عن الإشادة بكفاح الليبيين ، فأنشد الشعراء قصائدهم وكتب الكتاب ما أوحاهم الضمير بدافع الوطنية ، وخطب الخطباء بكلماتهم الجادة ، وكانت الصحف الوطنية تنشر كل ذلك وتطبع المطبوعات نحو قضية ليبيا وجهادها . ومع ذلك فقد وقفت عقبات كثيرة دون مساعدة مصر لليبيا مساعدة مطلقة خاصة حينما أبدل بالأمورين المصريين

في الحدود الغربية مأمورين بإنجليز ، وطلب من قوات خفر السواحل مراقبة حدود مصر الغربية والشرقية والعمل على قطع كل سبيل للاتصال بين مصر وليبيا وكان من أثر ذلك أن قامت ثورة عنيفة على الوزارة المصرية تزعمتها الصحافة الوطنية متهمة إياها بالخيانة والفساد^(١) .

وعلى الرغم من أن المجاهدين العرب أبلوا بلاء حسناً ضد الظليان في عديد من المعارك إلا أن الدولة العثمانية كانت في حال تمنعها من الاستمرار في القتال ضد إيطاليا^(٢) . ويمكن أن نعتبر أن الحرب التركية الإيطالية وصلت من الناحية الرسمية إلى نهايتها عندما قبل العثمانيون تحت ضغط الدول الأوروبية وبسبب الهزائم التي أصابتهم في ميادين أخرى الدخول في مفاوضة من أجل الصلح مع إيطاليا . وبدأت هذه المفاوضات فعلاً في لوزان في ١٢ يوليو سنة ١٩١٢ ولم تؤثر رغبة المجاهدين في مواصلة القتال شيئاً في تعطيل أو وقف مفاوضات الصلح . ولكن الدولة العثمانية خاصة بعد تلبد موقفها في البلقان بادرت بإرسال أحد مندوبيها إلى المؤتمر حيث تم توقيع معاهدة « أوتشي » وظهر لإيطاليا أن هناك سهولة كبيرة في حمل الدولة العثمانية على الإقرار بالإحتلال الإيطالي لليبيا للأسباب الآتية :

أولاً : أدركت الدولة العثمانية أنه لا يمكن لها إخراج إيطاليا بالقوة لضعف الأسطول العثماني ومنع إجهتاتها من إرسال جندها عن طريق مصر .

ثانياً : أن أوروبا لن تكره إيطاليا على الخروج من ليبيا عملاً بقاعدة ما أخذه الصليب من الهلال لا يعود إلى الهلال .

ثالثاً : كان بعض رجال الدولة العثمانية من الاتحاديين يرون أن ولاية ليبيا من الأطراف البعيدة عن كرسى السلطنة ولا يستحق أن ينفق عليها من الأموال لأجل حمايتها وأن بيع طرابلس أولى من بيع البوسنة والهرسك ، ولا شك أن الحزب الألماني الذي كان ينمو في الدولة كان يشجع هذه الفكرة ، ومن المعروف أن النفوذ الألماني

(١) انظر نص التقرير الذي بعث به كمشنر إلى جرای في ٦/١٠/١٩١١ .
CF. F.O. 407, 177, Doc. No. 295.

(٢) نقولاً زيادة ، برقة الدولة العربية الثامنة ص ٨٢ ، بيروت ١٩٥٠ .

كان في هذه الفترة يتغلغل في جمعية الاتحاد والترقي وفي ضباط الجيش العثماني^(١). كما كانت ألمانيا تميل إلى ترضية إيطاليا بقصد استمرار بقائها في المحالفة الثلاثية القائمة بينها وبين النمسا وألمانيا .

رابعاً : اتجاه إيطاليا — نتيجة لعدم ظفرها بنصر عاجل في طرابلس — على الرغم من القوات الكبيرة التي حشدتها إلى مناوشة الدولة العثمانية في البحر المتوسط فاستولت على رودس وجزر الدوديكانيز ، فما كان من إيطاليا إلا أن أجابت على ذلك بمد يد المعونة لثورة الإدريسي في عسير ، ومهاجمة سواحل البحر الأحمر ، وتهديد المواصلات العثمانية^(٢) ، وتدخلت الدول الأوربية للتوسط في الصلح حتى لا تمتد الأعمال العسكرية إلى شرق البحر المتوسط ، هذا بالإضافة إلى أن إيطاليا عمدت إلى تهديد سواحل البحر الأحمر ، ولذلك آثرت الدولة العثمانية الصلح مع إيطاليا إبقاء على ممتلكاتها الأخرى ، يضاف إلى ذلك أن بريطانيا تأثرت أكثر من غيرها بالأعمال الحربية التي قامت بها إيطاليا وشرعت الصحافة الإنجليزية تحمل بكل عنف على إيطاليا بشأن الأخطار التي قد تنجم عن محاولة إيطاليا المساس بالأولوية الإنجليزية في شرق البحر المتوسط .

ولما كانت الدولة العثمانية لا تستطيع أن تعلن تخليها صراحة عن طرابلس حتى لا تفقد عطف العالم الإسلامي ، لذلك آثرت أن تكون معاهدة لوزان ذات وجهين فهي من جهة تقر السيادة الإيطالية على طرابلس ، ومن جهة أخرى احتفظت الدولة بروابط تربطها بطرابلس كتميين نائب للسلطان وتميين قاض للبلاد وتخلي الدولة عن السيادة عن طرابلس وبرقة ومنح أهالي البلاد استقلالاً ذاتياً . وقد تم توقيع هذه المعاهدة في ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٢ بعد أن تمهدت الدولة العثمانية بسحب جميع حامياتها العسكرية من ليبيا ، على أن تعيد إيطاليا للدولة جزر الدوديكانيز التي أحتلت خلال سير الحرب .

ومعاهدة لوزان تؤرخ بداية الحركة التحريرية الوطنية في ليبيا ، والتي استمرت

(١) انظر مجلة المنار ج ١٢ م ١٤ ، ما تعتمد عليه إيطاليا في حمل تركيا على الصلح .

(٢) مصطفى عبد الله بعبو ، المجلد في تاريخ لوية ص ١٢١ — ١٢٢ .

لسنوات طويلة ، فالليبيون في برقة وطرابلس لم يقرروا الدولة العثمانية على الصلح وكان من رأى السيد أحمد الشريف ، باعتباره القائد الوطنى للجهاد ، بأنه والصلح على طرفى نقيض .

ولم تتوقف تبعاً لذلك العمليات العسكرية وإنما ظل القتال قائماً يقود عملياته العسكرية عز يالمصرى ، ولكن الصعوبات أحاطت بالمجاهدين الليبيين من كل جانب لانقطاع الموارد عنهم ثم بسبب ما نجم عن الضغط الشديد الذى استخدمته إيطاليا مع الدولة العثمانية حتى تأمر الأخيرة باستدعاء بقية القوات التى ظلت تحارب فى برقة ، يضاف إلى ذلك التصدع الذى حدث فى صفوف الوطنيين حول عقد الصلح أو مواصلة القتال .

والحقيقة أن الدولة العثمانية ظلت من تاريخ توقيع معاهدة لوزان أكتوبر ١٩١٢ إلى قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ مترددة بين بذل المساعدة للسوسيين أو منعها عنهم خوفاً من إثارة إيطاليا ضدها فى الحرب البلقانية . أما الشعب الليبى فى برقة وطرابلس فقد استاء استياءً بالغاً من عقد الدولة العثمانية الصلح ، وواصلت الأمة الليبية جهادها دون أن تعرف الفتور ، ووقفت الصحافة المصرية إلى جانب الشعب الليبى المجاهد ، وظهرت المقالات العنيفة التى يوجه أصحابها اللوم إلى الحكومة المصرية بأن فشل الدولة العثمانية فى الحرب يرجع إلى خطة الحياض التى فرضت على مصر ولولا ذلك لأمكن للدولة العثمانية أن ترسل جيوشها عن طريق مصر باعتبارها أصلح قاعدة لمنازلة الإيطاليين .

وعلى الرغم من استمرار الكفاح الوطنى فقد أخذت الصعوبات الشديدة تسيطر بالمجاهدين لانقطاع الموارد عنهم ، أضف إلى ذلك ما مارسته إنجلترا من ضغط حتى تصرف الحكومة المصرية عن امداد المجاهدين فى برقة بما يحتاجون إليه من أسلحة وذخائر ومؤن .

أما فى طرابلس فقد قرر الأهالى الإستفادة من منشور السلطان الملحق بمعاهدة لوزان وكلفوا الشيخ سليمان البارونى باعلان استقلال طرابلس ، ولكن الحكومة الطرابلسية الجديدة صادفت صعاباً عديدة فرأى البارونى أنه من الأفضل أن تنال طرابلس استقلالاً إدارياً داخلياً تحت سيادة إيطاليا ، ولكن انتصارات الإيطاليين قضت على هذه الفكرة .

وفي الفترة من توقيع معاهدة لوزان الى إعلان الحرب العالمية الأولى تدفق المتطوعون المصريون للقتال في صفوف المجاهدين الليبيين وعلت الحماسة بدرجة اشترط معها أن يكون المتطوع قادراً على الانفاق على نفسه ، وأن تكون نفقات سفره من جيبه الخاص ، وساهم زعماء الحركة الوطنية في مصر في الدعوة إلى القضية الليبية في داخل البلاد وخارجها ، كما جذبت القضية الليبية جماعة من أحرار الانجليز الذين تعاطفوا مع العرب والمسلمين المنود وأسسوا جمعية الهلال الأحمر الليبية على غرار جمعية الهلال الأحمر المصرية^(١) . وبرز من أحرار الانجليز المستر ولفرد بلنت الذي ساهم في مناصرة الدعوة في الاحتجاج على الغزو الإيطالي لليبيا ، وكان يؤيد الشرقيين النازلين في العاصمة البريطانية .

ويذكر المؤرخ المصري عبد الرحمن الرافي أن محمد فريد زعيم الحزب الوطني في مصر حضر بعض الاجتماعات التي كان ينظمها المستر بلنت ، وحمل في خطبه التي ألقاها في الاجتماعات على السياسة الاستعمارية الأوربية ملقياً تبعة عدوان إيطاليا على جشع إنجلترا وفرنسا وسبقهما إيطاليا في الاعتداء على الشعوب الشرقية . وأن إنجلترا وفرنسا قدما لإيطاليا أسوأ مثال باحتلالها لمصر وتونس والجزائر والشروع في وضع الحماية الفرنسية على مراکش ، وأن إيطاليا تستكمل الدور الذي اتفقت دول أوروبا على ارتكابه لإخضاع بلاد الشرق عامة .

وركز الوطنيون على التضامن الإسلامي باعتبار أن وحدة شعوب الشرق هي أساس مقاومة الأطماع الأوربية وأن اعتداء إيطاليا على الدولة العثمانية ليست إلا حلقة من سلسلة حروب صليبية حديثة بدأت منذ نهاية القرن الثامن عشر ولن تنتهي إلا بعد أن تخضع أوروبا كل ما هو خارج عن سيطرتها^(٢) ، وكما سبق أن أوضحنا أن هذه الدعوة كانت في اعتقاد لطفي السيد تضر بالقضيتين الليبية والمصرية معاً ضرراً بليغاً لأنها تكسب الحرب شكل تعصي ديني .

Pritchard. (Evans) Sanusi of Cyrene, p. 113.

(١)

(٢) عبد الرحمن الرافي : محمد فريد ص ٢٨٠ - ٢٨٢ ، القاهرة ١٩٤١ .

C.F. Khadduri Majid, Modern Libya, A Study in Political Development, Baltimore 1963, p. 14.

وكان الشعور الوطنى لدى الوطنيين بالغا حد الانتباه لكل تطورات الحرب وتفصيلاتها ، واشترك فى العمليات العسكرية عزيز المصرى وكان قائداً فى بنغازى وكان له جهوداً كبيرة فى تنظيم حركة المقاومة ، وتزويد معسكرات المجاهدين بما يلزمها من المؤن والإمدادات ، هذا على الرغم من وقوع الخلاف بينه وبين السنوسيين ، الأمر الذى دعاه إلى الانسحاب ببعض الفرق العسكرية وترك قيادة الفرق الأخرى يشرف عليها السيد أحمد الشريف .

وإزاء الضغط الايطالى العنيف اتجه المجاهدون إلى حرب العصابات بعد إدراكهم أنه من الصعوبة مقابلة الإيطاليين فى وقائع منظمة ، وهذه الحروب كانت شديدة الفتك بالإيطاليين . وفى أوائل ١٩١٤ اعترمت القيادة الإيطالية أن تقوم بغزو مفاجئ لما بقى فى أيدي السنوسيين فى الجبل الأخضر ، وأخذ القحط يظهر فى صفوف المجاهدين لانقطاع المدد عنهم من مصر وبسبب الأوبئة التى أخذت تفتك بهم . وعند قامت الحرب العالمية الأولى وانضمت إيطاليا إلى الحلفاء رأت بريطانيا مراعاة لحليفها إيطاليا أن تقفل الطريق المصرى نهائياً . ولكن من جهة أخرى كان على إيطاليا بسبب دخولها فى الحرب إلى جانب الحلفاء أن تتحمل نفقات كبيرة ومتاعب داخلية نادت بعملها بحيث أنها رأت أن تؤجل أمر احتلال ليبيا مؤقتاً ، فسحبت كثيراً من قواتها وأصبحت سلطاتها لا تسو المراكز الرئيسية لها فى برقة وطرابلس إلا أن مجرى الحوادث لم يلبث أن تغير فى أواخر ١٩١٥ ، لأن السيد أحمد الشريف ، تحت ضغط الضباط الأتراك والألمان الذين هبطوا ليبيا فى ١٩١٥ بهدف إثارة برقة ضد الإيطاليين ، قام بحملة عسكرية على مصر كان القصد منها إرغام إنجلترا على القتال فى حدود مصر الغربية ، ومن ثم^(١) شغلها عن الحملة التركية الألمانية التى وجهت إلى قناة السويس بقيادة جمال باشا فى عام ١٩١٥ .

دكتور جمال زكريا قاسم

مصادر البحث

أولاً - وثائق غير منشورة :

سجلات وزارة الخارجية البريطانية :

- Public Record Office, F.O. No. 141, 457' 407, 177, Part LXXLX. Further correspondence respecting Egypt and Sudan.

ثانياً - وثائق منشورة :

- Gooch and Temperly, British Documents on the Origins of War, 1898-1914, Vol. X, Part II, London 1938.
- Great Britain Foreign Office, Handbooks prepared under the direction of Great Britain Foreign Office, Libya, London 1920.

ثالثاً - المصادر العربية :

- أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، مجلدين ، القاهرة ١٩٣٦ .
- بيشون (جان) : بواعث الحرب العالمية الأولى فى الشرق الأدنى وموجز لتاريخ حلول أوربا فى هذا الشرق ، تعريب محمد عزة دروزة - بيروت ١٩٤٦ .
- جرى (وزير خارجية بريطانيا ١٨٩٢/١٩١٦) : مذكرات اللورد جرى وتبعية الحرب العالمية الأولى ، تعريب على أحمد شكرى .
- عبد الرحمن الرافعى : تاريخ مصر القوى ١٩٠٨/١٩١٩ .
- لوثرروب ستودارد : حاضر العالم الإسلامى ، ترجمة عجاج نويهض ، وتعليق الأمير شكيب أرسلان - فى مجلدين - القاهرة ١٣٤٢ .
- محمد حسنين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية - مجلدين - القاهرة .

- محمد الطيب الأشهب : برقة العربية أمس واليوم — القاهرة ١٩٤٥ .
- محمد فؤاد شكري : السنوسية دين ودولة — القاهرة ١٩٤٨ .
- مصطفى عبد الله بعبو :
- المجلد في تاريخ لوبية — الإسكندرية ١٩٤٧ .
- دراسات في التاريخ اللوبى — القاهرة ١٩٥٧ .
- نقولا زيادة : برقة الدولة العربية الثامنة — بيروت ١٩٥٠ .

رابعاً — المصادر الأوروبية :

- Barbour (Neville), A Survey of North West Africa, Second Edition, London 1962.
- Cachia (Anthony J.), Libya under the Second Ottoman Occupation, Tripoli 1944.
- Cumming (Sir Duncan), Sanusiya in the First World War, Paper submitted to the Libya in History Conference 16-23/3/1968.
- Khaduri, Majid, Modern Libya, A Study in Political Development, Baltimore 1963.
- Pritchard (Evans), Sanusi of Cyreneica, London 1944.
- Young, Egypt. London 1927.

خامساً — الموريات :

(أ) الجرائد :

- الجريدة — أحمد لطفى السيد — القاهرة ١٩١١/١٩١٤ .
- اللواء — القاهرة ١٩١١/١٩١٤ .
- المقطم — القاهرة ١٩١١/١٩١٤ .

(ب) المجلات :

- المنار — القاهرة — إصدار محمد رشيد رضا ، ج ١١ ، ج ١٢ / م ١٤ .